

إصلاح التعليم في الدول العربية

تأليف: د. فاروق الباز

ترجمة: د. أنسام صوالحة

لمحة تاريخية

كانت أول كلمة بدأ بها القرآن الكريم هي "اقرأ" تأكيداً على أهمية المعرفة، ولأن التعلم يجعل الإنسان أكثر ادراكاً وإيماناً بالله، وأكثر نفعاً للإنسانية. ويتساوى اكتساب المعرفة مع البحث عن الحقيقة، وفي هذا السياق قال الفيلسوف ابويوسف الكندي (805-873) ما معناه "يجب أن نتقبل الحقيقة ونبحث عنها بغض النظر عن مصدرها، حتى ولو كانت من بلاد بعيدة ودول مختلفة. لا شيء أهم من البحث عن الحقيقة إلا الحقيقة نفسها". غير أن العرب في العقود القليلة الماضية لم يطبقوا ذلك وانغلقوا عقلياً وفكرياً عن العالم من حولهم، وأصبحوا يعانون من الشعور بالنقص والاحساس بالخوف وعدم الثقة. وقد يكون من العوامل الرئيسية لهذا النقص هو الخلل في نظام التعليم وطرقه وأساليبه في مراحل مختلفة.

يرتكز التعليم المدرسي الحالي غالباً على طريقة الصم (الاستظهار من غير فهم) مما أدى إلى القضاء على التفكير الذاتي والإبداعي. أما في الجامعات فقد أدى التعليم الجامعي المجاني إلى تضخيم عدد الطلبة في الفصل الواحد إلى درجة يصعب السيطرة عليهم، مما أسهم في قتل الإبداع عند الطلبة والمدرسين على حد سواء. وساهمت عقود الإهمال وعدم اتخاذ الخطوات الصحيحة إلى إنتاج جيل من الشباب بلا هدف أو طموح، لينضم إلى قطاع كبير من القوى العاملة غير المنتجة والسلبية في الدول العربية.

لقد خسر العرب مشاركتهم في إنجازات عصر الصناعة ولذلك استمروا في استيراد المعدات والمنتجات اللازمة من الآخرين. وحصل الأمر ذاته لاحقاً عندما لم يشارك العرب في العصر النووي، وأخفقوا في المساهمة في حل لغز الذرة، وكذلك استخداماتها السلمية. ومر عصر الفضاء بانعدام المساهمات العربية، وتصرف العرب كمن يشاهد مباراة رياضية يجهل قوانينها. وكان

من أسباب عدم مشاركة العرب هو قناعتهم بأن إنفاق المال على البحث العلمي هو رفاهية لا تستطيع دفع نفقاته إلا الدول الغنية.

لقد لعبت مصر دوراً قيادياً في العالم العربي خلال أواسط القرن الماضي، حيث قامت بتوفير الثقافة والعلم، وتخرج منها القادة والمعلمون والمستشارون. ولكن الخسارة الكبرى التي تعرضت لها مصر عام 1967 أدت إلى ضعفة ثقفتها بنفسها، مما انعكس سلباً على محاور عديدة وانشغلت مصر برثاء النفس ودخل العالم العربي مراحل ركود ورثاء النفس أيضاً، لذلك يعد إصلاح وضع العرب من الخطوات الضرورية لتمكينهم من العودة للعب دور إيجابي وفاعل في المنطقة والعالم.

الحاجة إلى التغيير والإصلاح

نعيش اليوم في عصر المعلومات، وسيُفوت العرب هذا العصر إذا لم يقوموا بتحديث وسائل التعليم ونظمه. إن تحسين التعليم والبحث عن المعرفة وزيادتها ونشرها والاستعانة بالمخترعين والمفكرين هي وسائل لازمة للنمو الاقتصادي. ولقد قدمت الدول الآسيوية (مثل اليابان والصين وماليزيا وكوريا والهند) مثلاً ناجحاً أدى فيه التركيز على التعليم إلى تطور اقتصادي ملحوظ. وتُمثل كوريا الجنوبية حالة خاصة حيث قامت -ولمدة عقد كامل- بإعطاء الأولوية العليا من الميزانية القومية للتعليم بغض النظر عن الاحتياجات الأخرى. وأدى هذا التخطيط إلى إنتاج جيل متعلم، يتميز بعلمه وتدريبه فأنتج بضائع متميزة في العالم بأسره. ويستمر هذا النموذج في عصر المعلومات، حيث أن مستخدمي الإنترنت في كوريا الجنوبية يفوق عدد المستخدمين في الولايات المتحدة. بينما لا يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت من العرب 1.1% رغم أنهم يشكلون 5% من سكان العالم.

لهذه الأسباب، تتعالى الأصوات المطالبة بالتغيير من داخل الوطن العربي وخارجه. ولتحقيق ذلك، لا بُد من ممارسة الحرية السياسية والديمقراطية، وخصخصة التجارة، وتحسين أوضاع المرأة. هذه الأهداف لن تتحقق طالما وُجدت الفجوة المعلوماتية. إن الإصلاح المنشود يبدأ من شعب متعلم يقوم فيه الأفراد بتحمل المسؤولية تجاه مجتمعهم ويتمتعون بالعلم والمعرفة ويتساوى فيه الرجال

والنساء في تحمل هذه المسؤولية. إن تحليل مشاكل قطاع التعليم على هذا النحو المنفتح يعد ضرورياً لنشر الإصلاح المأمول واستمراريته.

دور التعليم

رغم أن الدول العربية غنية بالبتروول، إلا أن كل المؤشرات تدل إلى فقرها بالمعلومات. تظهر هذه الحقيقة جليا في تقرير التطور الإنساني للعرب، والذي نشر عام 2003 من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أشار هذا التقرير إلى أن الدول العربية تزحف خلف كل الدول الأخرى في المؤشرات التكنولوجية باستثناء دول جنوب الصحراء الكبرى. هذه المؤشرات تشمل عدد الكتب، الجرائد، محطات الإذاعة والتلفزة، خطوط الهاتف وأجهزة الحاسوب الشخصية والانترنت. اتخذت بعض الدول العربية خطوات حقيقية لتغيير هذا النمط، والإمارات العربية المتحدة هي مثال على ذلك حيث يستخدم 30% من مواطنيها أجهزة حاسوب، وهو رقم يفوق عشرة أضعاف معدل استخدام الحاسوب في مصر.

ويشكل عام، يُظهر العالم العربي ضعفاً وعدم كفاءة في السعي للمعرفة واكتشافها. والمؤشر على ذلك هو قلة الترجمة. ففي تقرير الأمم المتحدة الإنمائي 2003، كان عدد الكتب التي تمت ترجمتها في 22 دولة عربية في بدايات الثمانينيات يساوي جزءاً من خمسة مما تُرجم إلى اليونانية. أما بالنسبة للمساهمة في اكتشاف المعرفة فليست بحال أحسن حيث يشكل العرب 5% من سكان العالم ولكنهم يُنتجون 0.8% فقط من الأدب والعلم الجديد.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي فالوضع أكثر سوءاً، تُنفق الدول العربية أقل من 0.2% من ميزانيتها على البحث والتطوير في العلوم والتكنولوجيا. هذا الرقم يعتبر أقل بعشر مرات مما تنفقه الدول المتقدمة. تتأكد هذه الأرقام عندما ننظر إلى الأبحاث التي تم نشرها أو المخترعات التي تم تسجيلها. فالدول العربية نادراً ما تتمكن من نشر أبحاثها في مجلات علمية محكمة. وكذلك كان عدد الاختراعات المسجلة من العرب جميعاً ضئيلاً بحيث لا يساوي 2% من ذلك الذي قامت بها كوريا الجنوبية على سبيل المثال.

إن إصلاح التعليم من شأنه أن يلعب دوراً مهماً في التطور الاقتصادي، لأن التعليم يؤدي إلى تطوير عقل الجيل الناشئ ليصبح افراده مواطنون نافعون. هذا الإصلاح يشمل تعليم الصغار التفكير الذاتي والثقة بمعلوماتهم، والجرأة لطرح أفكارهم والمدافعة عنها. من أجل ذلك، يجب أن يتوفر لدينا معلمون يمتلكون العلم والطموح وتمكنون من التواصل مع الطلبة. ويجب إبقاء المعلمين مطلعين على أحدث الوسائل التكنولوجية في التعليم والاختراعات العلمية والحديث من الأدب. وتُعد سياسة تقديم الجوائز والمحفزات للمعلمين المتميزين من الأساليب الناجحة لإبقائهم مثابرين. وفي الخلاصة، فإن إعداد المعلمين وتدريبهم باستمرار هو جزء لا يتجزأ من الإصلاح المنشود.

طريق المستقبل

هناك دائماً مجال لإصلاح التعليم ولا يعد الوقت متأخراً خاصة عندما نتكلم عن مستقبل أمة. فالمصنع الذي تصبح أدواته قديمة يتم تجديده، وبالطريقة نفسها فإن هدف التعليم ورسالته في العالم العربي يجب تجديدها، ويجب معالجة المشكلة بدءاً من جذورها. قد تكون البداية هي التعليم في البيت ثم في رياض الأطفال، ثم في المدرسة. فمفهوم الطفل للتعليم وتطوير نظريته للمعرفة يبدأ في سن مبكر. ويمكن زرع مبدأ التفكير التحليلي والبحث عن المعرفة عند الأطفال من خلال الحوار الهادئ معهم. إن تقدير المعرفة واحترام مصادرها يُزرع في الأطفال منذ الصغر. ويتذكر المؤلف في سنوات طفولته الأولى مشهد والده وهو يستخرج الكتاب من مكانه ويحمله بكل تقدير واهتمام ويفتح صفحاته بكل رقة واحترام. لقد كان لهذا المشهد تأثيراً إيجابياً على حياته.

في أغلب البلدان العربية، يتم حشو المعلومات في عقول الأطفال ولا يخصص وقت للمناقشة ومعرفة الأسباب، وهذا يعزز طريقة التلقين والحفظ. صحيح أن هناك معلومات يجب حفظها مثل جدول الضرب والأشعار والقواعد اللغوية، ولكن يجب أن يتعلم الطالب آلية النقاش والتطبيقات المحتملة لهذه النوعية من المعلومات. ويجب خلق موازنة بين تعليم الطلبة وتشجيع الإبداع. فوظيفة المعلمين أن يشجعوا مشاركة الطلبة عبر التفكير الحر والنقدي، وهذا من شأنه أن يثير اهتمام الطلبة واستمتاعهم بالوقت الذي يقضونه في المدرسة.

أما التعليم الجامعي فيتطلب إصلاحاً أكبر بكثير. يجب تعليم الطلاب آلية البحث عن المعرفة، وتحديث معلوماتهم باستمرار وأن يتم تحدي عقول الطلبة للوصول إلى مستويات جديدة من المعرفة كما يجب توجيه طاقاتهم في مجالات نافعة. ولإنجاح ذلك، يجب إعطاء القائمين على التدريس بعض الاستقلالية، مع استعمال نظام تقييم ومتابعة مستمرة وتدريب متواصل. كذلك يجب عدم إهمال أهمية تطوير المكتبات ووسائل التكنولوجيا، والحاسوب، للاستفادة من مصادر المعرفة الضخمة الموجودة في الإنترنت.

المساعدات الدولية

يُعد إصلاح التعليم عملية طويلة الأمد تتطلب تحديد الأهداف ومراقبة تطبيقها وأخذ العبرة من تجارب الآخرين والاستناد على ممارسات صحيحة. لا يوجد حرج لأي شخص أو أمة إذا اتبعوا أساليب نجحت عند غيرهم. فلقد قامت الولايات المتحدة بنقل أساليب من اليابان عند حاجتها لتلك الأساليب. وقد جربت الدول العربية وسائل وأنواع مختلفة من المؤسسات التعليمية ويجب عليها جميعاً أن تناقش وتراجع تجاربها بعقلية متفتحة، ليتم استنباط الأفضل فيما يتعلق بكل منطقة. إن تقدم العرب سيكون له أثر كبير في تطوير التعليم في العالمين العربي والإسلامي.

خلال محاولتنا لإصلاح التعليم، يجب أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى التي أعادت هيكلة القوى العاملة فيها في وقت زمني قياسي، وهذه الدول تشمل كوريا، الهند، الصين، كوستاريكا، ماليزيا وتركيا. ويجب أن لا يكون هدفنا نسخ تجربتهم وإنما تعلم كيفية تنفيذ الإصلاح بطرق فعّالة. وعند الحديث عن مواضيع التعليم، يجب أخذ تجربة الغرب بعين الاعتبار. فبلدان صغيرة مثل فنلندا خطت خطوات عظيمة الشأن في تعليم ابنائها العلوم والتكنولوجيا. لقد رفعتهم هذه الخطوة إلى درجة القيادة في الاختراعات والإنتاج، وزيادة دخل الفرد. واليوم تصدر فنلندا بضائع تعادل كل ما تصدره 22 دولة عربية باستثناء النفط والغاز.

على الدول الغربية أن تدعم الدول العربية وتساعدتها في اكتساب المعرفة لكي تلحق بالعالم المتطور. هذا من شأنه أن يقلل من ضغوط هجرة الأعداد الكبيرة من الشباب من المناطق العربية إلى الغرب، وكذلك يُقلل من تنامي التمييز الذي بات يهدد العالم كله. ومن شأنه أيضاً أن يجعل العالم يستفيد من النهضة العلمية العربية، ومن المتوقع أن تلعب الولايات المتحدة الدور الرئيسي في

هذه العملية. والتعليم في الولايات المتحدة يحظى باحترام في العالم العربي. بالإضافة لذلك، تتربع الولايات المتحدة على عرش القمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا منذ نجاح رحلات أبولو والهبوط على سطح القمر منذ أربعة عقود من الزمان. وبالنسبة للمؤسسات التعليمية الأمريكية، فهي تتمتع بسمعة متميزة في العالم العربي وذلك بسبب وجود فروع للجامعة الأمريكية في بيروت والقاهرة والشارقة. وغيرها، كذلك فالأغلبية العظمى من الأساتذة البارزين والقادة الحكوميين والمفكرين ورجال الأعمال الناجحين هم من خريجي الولايات المتحدة وثمرة أساليبها التدريسية المتقدمة.

وعلى سبيل المثال، للاستفادة من هذه الخاصية في التعليم الأمريكي، قررت دولة قطر أن تتفق جزءاً كبيراً من عائدات البترول على التعليم والصحة. ففي عام 1996 تم افتتاح الأكاديمية القطرية يليها برنامج الجسر الأمريكي لإعداد الطلبة لتعليم جامعي عالي المستوى. ثم قامت قطر بتوجيه دعوة إلى عدد من الجامعات الأمريكية لفتح فروع لها على أراضيها مثل كورنل، فيرجينيا كومولث، تكساس ايه اند ام، وكارينيجي- ميلون. كان الهدف هو الاستفادة من التعليم الأمريكي لتحسين الجامعات الحكومية في قطر. وحديثاً قامت جامعة بوسطن بافتتاح كلية لطب الأسنان في دبي. ومن الجدير ذكره أن مؤسسات التعليم الأمريكية لم تُخفض شروط القبول أو تُقلل من مستوى المنهاج الذي يتم تدريسه.

خاتمة

إصلاح التعليم في الدول العربية من شأنه أن يُساهم في الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ورفع مستوى الشعوب. لذلك هناك متطلبان رئيسيان : أولاً، الاعتراف بشجاعة بأن الوضع القائم حالياً لا يساهم في تنمية عقول الجيل الناشئ ليقوموا بما هو مطلوب منهم، وثانياً، الرغبة السياسية والوطنية بتطبيق التغييرات المقترحة. من أجل هذا لا بد و أن تكون هناك شراكة مستدامة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجب أن يقوم المفكرون والقائمون على التدريس بالعمل جنباً إلى جنب لإنجاح هذه الشراكة.

هناك بُعد اجتماعي مهم لهذا كله ألا وهو نظرة المجتمع إلى أهمية التعليم والمعلومات. فقد بُنيت الحضارة الإنسانية على المعرفة والعلم وتطبيقاتهما. أما في العالم العربي، فقد أدى انتشار

الثروات المادية إلى إعطاء أولوية للمال أكثر من العلم والمعرفة. هذا الوضع يجب أن يتم عكسه ويجب إعطاء أولوية أعلى لأولئك الذين يستفيد من علمهم المجتمع المحلي والإنساني.

من المكونات الرئيسية لإصلاح التعليم في الجامعات هو التركيز على البحث العلمي وتخصيص ميزانية أعلى لدعمه. أما في الدول العربية، فإن الحكومات تتعرض لضغوط ملحة لتوفير الطعام والمأوى لشعوبها، ولذلك يصبح الإنفاق على البحث العلمي في أسفل قائمة الأولويات. وتكاد تكون ميزانية البحث العلمي من القطاع الخاص معدومة. بينما في الدول المتقدمة، فالحال غير ذلك، حيث يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة من ميزانية البحث العلمي. على سبيل المثال، ينفق القطاع الخاص في أمريكا ضعف ما تنفقه الحكومة على البحث العلمي والتطوير. إن الإنفاق على البحث العلمي ليس رفاهية، إنه الضمان للتنمية المستدامة التي تعزز النمو الاقتصادي وتساعد على إبراز أي دولة إلى قائمة الدول الرائدة.

لا يوجد شيء في الشخصية العربية يمنعها من التطور والتحصيل. بل على العكس، فإن الحضارة العربية الإسلامية استمرت لثمانى قرون على أكتاف الباحثين والعلماء والمخترعين في المجالات المختلفة. لقد قام القادة العرب والمسلمون بفتح قلوبهم وعقولهم وحدود بلادهم لكل من ساهم في تطوير حضارتهم. لقد بنوا المؤسسات التعليمية على كل المستويات، ودعموا مراكز الأبحاث لتضيف المزيد إلى كنوز المعرفة في كل المجالات. وكان هناك تقدير للباحثين بسبب إضافاتهم للعلم بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو موطنهم. ومن ضمن هؤلاء الباحثين برز مسلمون ومسيحيون ويهود من بلاد مختلفة. ويجب على الذين يؤمنون بالعداء الطويل الأمد بين العرب واليهود مراجعة هذه الحقيقة التاريخية. فعلى سبيل المثال، كان الفيلسوف موسى بن ميمون (1135-1204) يهودياً ولكن اسمه حُدد بجدارة في التاريخ العربي والإسلامي. لقد ولد في قرطبة، ودعمه الخلفاء وكتب أغلب روائعه باللغة العربية، وقد استقبل بحفاوة عندما قدم إلى القاهرة ليمارس عمله طبيباً لصلاح الدين الأيوبي. ولا تزال مؤلفاته مرجعاً حتى يومنا هذا.

لقد كانت المحافظة على المعرفة وزيادتها ونشرها السبب الرئيسي خلف نجاح الحضارة العربية الإسلامية واستمراريتها. فبالنسبة لهم كانت المعرفة والعلم أمران عزيزان ويشكلان قيمة كبيرة بغض النظر عن منشأهما، وكانتا حقاً لكل إنسان. إنه لمن الحتمي علينا تعلم هذه الدروس المهمة

من أجل تمهيد الطريق للجيل الجديد من العرب لتحقيق الحلم بمستقبل أفضل، ليساهموا في تطوير الحضارة الإنسانية المعاصرة.

ومن الضروري أن نتعلم من دروس الدول الناجحة، وأن نمضي للمستقبل بخطى ثابتة وهذا النهج لن يكون ممكنا الا بالعلم والمعرفة. إن تطويرنا لأمتنا العربية هو واجب وطني وقومي يضاهي في أهميته الدفاع عن الاوطان وحمايتها. أيها العرب....انهضوا.

المراجع:

United Nations Development Program. (2003). The Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society. New York: Regional Bureau for Arab States.

- المؤلف: د. فاروق الباز، عالم مصري معروف عالميا بانجازاته ومساهماته في برنامج أبوللو وذلك بتدريب رواد الفضاء وإخيار مواقع الهبوط على سطح القمر، وكذلك دراساته لصحاري العالم من خلال الصور الفضائية والزيارات الميدانية. عمل في عدة مؤسسات أبرزها وكالة الفضاء الامريكية ناسا وهو حاليا يعمل رئيسا لمركز الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الامريكية. وقد تم نشر النسخة الانجليزية لهذا المقال في مجلة

The Journal of Education 2009 by the Trustees of Boston University.

ترجمة: د. أنسام صوالحة، المدير المؤسس لمركز السموم والمعلومات الدوائية وأستاذ مشارك في علم الأدوية والسموم في كلية الصيدلة في جامعة النجاح الوطنية/ نابلس/ فلسطين.